

عبدالله فهاد: اللجنة وافقت على تعديل المادة 43 مكرر بإعادة تنظيم اختصاصاتها لفك التشابك مع بقية اللجان

«الأولويات»: قوانين تعارض المصالح ورواتب ربات البيوت ورفع سقف رواتب المتقاعدين محل توافق وسترى النور قريباً

الإعاقعة، وقدمت اللجنة التشريعية حزمة من القوانين سوف تكتمل خلال الأيام القليلة المقبلة، مشيداً بهذه الجهود وأنها مقدره وسوف تكون لجنة الأولويات معهم بدا بيد للخروج بخطة عمل تشريعية خلال دور الانعقاد الحالي».

وفي سياق متصل، أشار فهاد إلى أن اللجان البرلمانية لم يدرج على جدول أعمالها بعض الاقتراحات بقوانين، فيما عدا اللجنة التشريعية التي لديها عدد من الاقتراحات بقوانين. وأوضح أن السبب في ذلك هو أن قانون تعديل اللائحة الداخلية الذي أقر من مجلس الأمة لم يصدر في الجريدة الرسمية حتى الآن، وأن اللجان تنتظر نشر هذا المرسوم حتى يتم تحويل الاقتراحات إلى اللجان المختصة مباشرة وهو ما أخل وعطل كثيراً من أعمال اللجان.

وأوضح أنه بعد ذلك سوف تتدقق الكثير من القوانين إلى اللجان المعنية والمختصة، تتهدد لرفعها والموافقة عليها كتقارير في جدول أعمال مجلس الأمة. واختتم تصريحه قائلاً «إن الاجتماع تم بحضور أعضاء اللجنة النواب أحمد لاري وشعيب المويزري ومهند السايير وحضر الاجتماع وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة وزير الدولة لشؤون الإسكان والتطوير العمراني عمار العجمي، ووزير المالية وزير الدولة لشؤون الاقتصادية والاستثمار عبد الوهاب الرشيد».



مهند السايير وعبدالله فهاد وأحمد لاري خلال اجتماع اللجنة



عبدالله فهاد متحدثاً

وبين فهاد أنه تم عقد 3 اجتماعات للكتل البرلمانية في المجمع النيابية في مكتب نائب رئيس مجلس الأمة محمد المطير، تم فيها تناول الكثير من القضايا التي تصب في الصالح العام لترتيب الأولويات، كما تم اجتماع في ديوان النائب حسن جوهري بمبادرة منه حضره العديد من النواب والنائبان د. جنان بو شهري وعالية الخالد للتنسيق والتباحث في المرحلة المقبلة من أجل ترتيب الأولويات.

وأفاد فهاد بأن لجنة الأولويات تلقت العديد من الاقتراحات وتم عرضها اليوم لشؤون مجلس الأمة وزير الدولة لشؤون الإسكان والتطوير العمراني عمار العجمي، ووزير المالية وزير الدولة لشؤون الاقتصادية والاستثمار عبد الوهاب الرشيد».

وللجنة أن تقترح تعديل الجدول بالتقديم أو التعديل أو الحذف أو الإضافة، ويعرض الجدول المقترح على مكتب المجلس لاتخاذ قرار بشأنه، مع مراعاة أحكام المادة 55 من اللائحة الداخلية وتراجع اللجنة المقترحات بقانونين الدرجة على جدول أعمال اللجان والتي تضمنتها خطة العمل التشريعية، وتسري على هذه اللجنة سائر الأحكام الخاصة باللجان البرلمانية فيما لا يتعارض مع طبيعة عملها.

وبين فهاد أن هذا ما توافقت عليه اللجنة من تعديلات حتى لا تسلب أي اختصاص من أي لجنة أو تدخل في أعمال اللجان أو استئثار رئيس المجلس بالتقديم والتأخير بعيداً عن مكتب المجلس كما يلغي تدخل السلطات، مشيراً إلى أنه في السابق كان النص

الاستئثار بالقرار، مشيراً إلى أنه تم وضع 3 بنود تحدد عمل اللجنة.

وقال إن التعديل نص على أن تشكل لجنة دائمة للأولويات مكونة من 5 أعضاء يكون من بينهم رئيس اللجنة التشريعية واللجنة المالية والاقتصادية. وأضاف أن اللجنة تختص بوضع خطة العمل التشريعي بالتنسيق مع الوزراء المختصين في بداية كل دور انعقاد متضمنة الاقتراحات بقوانين ومشروعات القوانين التي ترى اللجنة أن ينظرها المجلس خلال دور الانعقاد مرتبة بحسب أهميتها وموزعة على جدول الجلسات بالحدف والإضافة، وإنها تسلب حق المجلس في اتخاذ بعض القرارات.

وبين فهاد أن التعديل على اللائحة والذي وافقت عليه اللجنة يقضي بأن تكون المهام منضبطة وواضحة جدا وعدم

سوف يحقق مصلحة كبيرة لربات البيوت المستحقة هذه التعديلات، والثالث هو القانون المتعلق برفع رواتب المتقاعدين، مشيراً إلى أن الحكومة وافقت على هذا القانون من حيث المبدأ فقط وطالبت بمهلة لبحث الشقين الفني والقانوني للمقترح.

وأوضح أن الحكومة بينت أن برنامج عملها وتحديداً في شق القضية الإسكانية يتضمن قانون بنك الائتمان وقانون التمويل العقاري وقانون شركات المدن الإسكانية، كما ستتقدم بمشروع قانون البديل الاستراتيجي الذي سوف يكون جاهزاً خلال شهر.

وذكر إن الحكومة قالت إن برنامج عملها يشمل أيضاً مشاريع قوانين تتعلق بالإصلاحات الاقتصادية والمالية، وأيضا إصلاحات سياسية مثل قانون الانتخاب

وأوضح أن الاجتماع تطرق إلى الكثير من الأولويات التي يتحدث عنها النواب نيابة عن الأمة، مبيناً أن هناك 3 قوانين محل توافق مع الحكومة، وسوف تدرج على جدول أعمال الجلسة المقبلة أو التي تليها لأنها جاهزة من اللجان المعنية في البرلمان، وسوف ترى النور خلال المدة الزمنية القليلة المقبلة.

وأفاد بأن من بين هذه القوانين مشروع قانون تعارض المصالح، والذي سوف تنتهي منه اللجنة التشريعية اليوم، كما أبلغ بذلك رئيس اللجنة النائب مهند السايير بعد التعديلات التي وردت إلى اللجنة.

وأضاف أن من القوانين المتوافق عليها كذلك تعديل قانون رقم 12 لسنة 2011 بشأن المساعدات العامة فيما يتعلق بربات البيوت والذي

سعد الخنفور يسأل 14 وزيراً عن تعاقبات المشاريع الصغيرة والمتوسطة

هذا السؤال. 2 - ما آلية التعاقد مع الشركات وكيف يتم الإعلان عن أي مناقصة تابعة للوزارات والجهات التابعة لكم مع تزويدي بجميع الإعلانات التي تمت للإعلان عن تعاقبات لم تزد قيمتها عن القيمة المنصوص عليها في القانون المذكور، وذلك منذ صدور القانون حتى تاريخ ورود هذا السؤال.



سعد الخنفور

وجه النائب سعد الخنفور سؤالا مشتركا إلى 14 وزيرا، وقال في مقدمة السؤال، صدر القانون رقم 74 لسنة 2019 لمنح المبادرين وأصحاب المشاريع حق الاستفادة من المنقصات التي تفوز بها الشركات الكبرى، وهو مطلب لطالما كان في مقدمة التوصيات الصادرة عن المتقييات التي عقدت حول المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مدى سنوات

وقد نصت المادة (19) من القانون المذكور فقرة أولى: أولا: يجوز للجهات العامة التي تسري عليها أحكام هذا القانون أن تتعاقد لأي غرض من الأغراض المنصوص عليها في هذا القانون من دون إذن من الجهاز بالطريقة المناسبة وفقا للتعميم التي تصدرها وزارة المالية بالتنسيق مع الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة حسب احتياجات الجهة صاحبة الشأن إذا لم تزد قيمة التعاقد على (75,000 د.ك.)، وطالب تزويده وإفادته بالآتي:

1- يرجى تزويدي بقائمة بالتعاقدات التي تمت لصالح شركات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوزارات والجهات التابعة لكم، مع ذكر أسماء الشركات والنشاطات، وقيمة كل عقد منذ إقرار القانون حتى تاريخ ورود

الوزراء هم نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير النفط ووزير الإعلام والثقافة ووزير الدولة لشؤون الشباب، ووزير المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار، ووزير الأشغال العامة ووزير الكهرباء والماء والطاقة المتجددة ووزير الشؤون الاجتماعية والتنمية المجتمعية ووزير الدولة لشؤون المرأة والطفولة، ووزير التربية ووزير التعليم العالي والبحث العلمي ووزير الخارجية، ووزير العدل والأوقاف والشؤون الإسلامية ووزير الدولة لشؤون تعزيز النزاهة، ووزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ووزير الدولة لشؤون البلدية ووزير الدفاع، ووزير الدولة لشؤون الإسكان والتطوير العمراني ونائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء.

هذا الواقع لما بعد انتهاء الميعاد المقرر للطعون والحال كذلك قد أقدم من غير ذي صفة، بما يتعين معه عدم قبوله. كما قررت المحكمة تأجيل 16 طعنا في نتائج انتخابات الدوائر الأولى والثانية والثالثة إلى السادس والعشرين من شهر ديسمبر المقبل، وتأجيل 19 طعنا في نتائج انتخابات الدائرتين الرابعة والخامسة إلى الثامن والعشرين من الشهر ذاته، وذلك للاطلاع على محاضر الانتخابات.



أحمد لاري

التآلف الإسلامي: نشكر القيادة السياسية لاستكمال «العفو»

جعل ملف العفو أولوية من أولويات حكومته، أملين من الله جل شأنه أن يشمل هذا العفو كافة المدانين والمتهمين الموجودين داخل البلاد وخارجها بلا استثناء كي تكتمل فرحة المواطنين من الآباء والأمهات ببقاء ذويهم وأحببتهم.

نسأل الله تعالى أن يمن علينا بالآمن والأمان والاستقرار كي نتوحد الجهود ونستندفر الطاقات لخدمة وطننا الحبيب».

قضاة في قضايا سابقة، ويمن نظرتة الأبوية لطى صفحة الماضي تعزيزاً للمصالحة الوطنية وبدء صفحة جديدة في تاريخ الوطن، كما نشيد بموقف وجهود سمو ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح، حفظه الله ورعاه، على تأييده ودعمه لهذه الفتحة الإنسانية الأبوية.

كما لا يفوتنا توجيه الشكر المستحق لرئيس الوزراء سمو الشيخ أحمد تواف الأحمد الصباح، حيث

أصدر التآلف الإسلامي الوطني بياناً بشأن استكمال ملف العفو جاء نخصه كالتالي «بسم الله الرحمن الرحيم.. يتقدم التآلف الإسلامي الوطني بجزيل الشكر والامتنان إلى مقام حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ تواف الأحمد الجابر الصباح، حفظه الله ورعاه، على مبادرته الإنسانية الطيبة لاستكمال ملف العفو ليشمل من بقي من المدانين المحكومين الذين صدرت بحقهم أحكام

«الصحية» ناقشت تكويت وظائف التعاونيات ورفع سقف المساعدات

مستقبلا. ولفت إلى ان الاجتماع ناقش الخدمات المجتمعية التي تقدمها الجمعيات التعاونية من تخطيط المناطق وإنشاء الحدائق والإستراحات بالمناطق للترفيه وممارسة الرياضة بالتنسيق مع هيئة العامة الزراعية والثروة السمكية، مطالبا بزيادة مخصصات الخدمة الاجتماعية، لما لها من دور في اظهار الجانب الجمالي لمناطق الكويت.



فارس العبيدي واسامة الشاهين وخليص الصالح والصيفي الصيفي وهاني شمس أثناء الاجتماع

المناطق التي لا يوجد فيها مثل منطقة المسائل، وتوفير الخدمات لأهالي مختلف المناطق مضافا ان اللجنة طلبت بعض البيانات الخاصة بالجمعيات من الفريق الحكومي لمناقشتها

في كل الازمات التي شهدتها البلاد، كما أكد أهمية دورها في دعم المنتج الوطني.

وذكر ان اللجنة طلبت بعض البيانات الخاصة بالجمعيات وتشييد جمعيات جديدة في

وأكد شمس أهمية الدور الذي تقوم به الجمعيات التعاونية في تحقيق الأمن الغذائي والتي ظهر دورها في أزمة كورونا الأخيرة، فكانت القلب النابض في كل منطقة

الاستقرار الوظيفي لمن يشغلها، فضلا عن ترتيب الاعانة بالمعالجة الأخرى اذا دعت الحاجة لتبدأ بأبناء الكويتيات والبدون، ثم أبناء الخليج، والدول الأخرى.

جزءا من جهود حل مشكلة التوظيف. وشدد على ضرورة وجود هيكل وظيفي مدروس ومطبق ومعمم على الجمعيات بحسب حجم كل جمعية، وتحقيق

من مجلس الأمة بالنظر في قضية تكويت وتطوير العمل التعاوني، مؤكدا ضرورة ان يشغلها ويديرها العنصر الوطني لتحقيق الإنجاز والتطوير، وليكون هذا القطاع



هاني شمس متحدثاً

ناقشت لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل في اجتماعها أمس الأربعاء، تكليف المجلس للجنة بشأن تكويت الوظائف في الجمعيات التعاونية وتطوير عملها وتوسيع دائرة الخدمات المجتمعية التي تقدمها، كما ناقشت رفع سقف المساعدات الاجتماعية لربات البيوت والطلبة المتعثرين في الخارج.

وقال مقرر اللجنة النائب هاني شمس في تصريحه بالمركز الاعلامي في مجلس الأمة ان اجتماع اليوم (أمس) هو الثالث للجنة، بحضور وزيرة الشؤون الاجتماعية والتنمية المجتمعية ووزيرة الدولة لشؤون المرأة والطولفة في البلعي، والفريق الحكومي المرافق لها.

وأوضح شمس ان اللجنة ناقشت التكليف الصادر